الأمم المتحدة

A/65/395

الجمعية العامة

Distr.: General
28 September 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، باسم مجموعة الحوكمة العالمية غير الرسمية، التي تضم الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، ومملكة البحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنما، وبوتسوانا، وبيرو، وجامايكا، وكمنولث جزر البهاما، وجمهورية رواندا، وجمهورية سان مارينو، وجمهورية سلوفينيا، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية السنغال، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وجمهورية الفلبين، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، ودولة قطر، وكوستاريكا، والكويت، وإمارة ليختنشتاين، وماليزيا، وإمارة موناكو، ونيوزيلندا، وثيقة معنونة ”مساهمات مجموعة الحوكمة العالمية في الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين“ (انظر المرفق).

وباسم مجموع الحوكمة العالمية، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) فانو غوبالا **مينون**
السفير والممثل الدائم

300910 300910 10-55325 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

١ - إن العمل على تحقيق نمو أقوى في البلدان النامية يتسم بأهمية لإطار ''النمو القوي المستدام والمتوازن'' لمجموعة العشرين. ولذلك فقد رحبت مجموعة الحوكمة العالمية[١] بقرار مؤتمر قمة تورنتو لمجموعة العشرين المعقودة في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إنشاء فريق عامل معني بالتنمية. فهذه خطوة هامة نحو القضاء على الفقر وتضييق فجوة التنمية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية[٢].

٢ - وينبغي لمجموعة العشرين، في تناولها لجدول أعمال التنمية، أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها أن تكمل وتعزز الجهود الهامة والمستمرة التي تضطلع بها عدة محافل دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بها، في مجال التنمية. كذلك يمكن للفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين أن يدعم المبادرات التي تستهدف إبقاء الأسواق العالمية مفتوحة، وإيجاد فرص جديدة للاقتصادات النامية وتقديم المساعدة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، في اغتنام هذه الفرص. وتود مجموعة الحوكمة العالمية أن تعرض منظوراتنا بشأن بعض هذه المجالات التي يمكن أن تظهر فيها مجموعة العشرين ريادة وتقدم إسهامات كبيرة:

- تيسير فتح الأسواق: ينبغي لمجموعة العشرين أن تضطلع بدور رائد أقوى وأن تسهم إسهاما ملموسا في التعجيل بالانتهاء المبكر من برنامج الدوحة للتنمية. إذ أن البرنامج الطموح والمتوازن هو الوسيلة الحاسمة التي تمكن من تحقيق النمو العالمي والانتعاش الاقتصادي المستمر. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجموعة العشرين أن تستكشف سبلا أخرى لتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، بما في ذلك التنفيذ المبكر والفعال لوصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو تحديد حصص.

---

(١) تضم مجموعة الحوكمة العالمية الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، ومملكة البحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنما، وبوتسوانا، وبيرو، وجامايكا، وكمنولث جزر البهاما، وجمهورية رواندا، وجمهورية سان مارينو، وجمهورية سلوفينيا، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية السنغال، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وجمهورية الفلبين، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، ودولة قطر، وكوستاريكا، والكويت، وإمارة ليختنشتاين، وماليزيا، وإمارة موناكو، ونيوزيلندا.

(٢) البيان الصحفي لمجموعة الحوكمة العالمية المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠.

- تيسير التجارة: إن تعزيز الدعم المقدم لمبادرة منظمة التجارة العالمية لتوفير المعونة من أجل التجارة، والمقدم لتنمية وتعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، أمر أساسي لاستفادة تلك البلدان من الأسواق المفتوحة. وكلما ازداد عدد البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في تيسير التجارة، زاد ما يلزم القيام به لتحسين أداء مبادرة ''المعونة من أجل التجارة'' كما وكيفا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تنظر مجموعة العشرين في الاحتفاظ بمستوياتها لتدفقات المعونة من أجل التجارة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وكفالة زيادة إمكانية التنبؤ بالمعونة بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي أيضا توجيه حصة أكبر من موارد ''المعونة من أجل التجارة'' إلى البلدان النامية التي تكون أشد احتياجا إليها، مثل أقل البلدان نموا، وذلك بغية النهوض بقدرتها التنافسية الدولية وتعزيز نموها الاقتصادي.

- تيسير التمويل: إن الأزمة العالمية سيكون لها آثار طويلة الأمد على التدفقات المالية إلى البلدان النامية، و بخاصة كلما قل رأس المال وغلا، بينما يتوقع لاحتياجات تمويل التنمية، من قبيل الهياكل الأساسية، أن تزيد. ولذا فمن المهم أن تتاح للبلدان النامية الإمكانية الكافية للحصول على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعدد الأطراف (بشروط تيسيرية أو غير تيسيرية). وينبغي لمجموعة العشرين أن تستكشف سبل تحسين فعاليات آليات التمويل التقليدية، بما في ذلك مدى ملاءمتها ضمن الهيكل الدولي للمعونة المتزايد التعقد. وينبغي لمجموعة العشرين أيضا أن تبحث كيفية إكمال هذه الآليات بتدابير أكثر ابتكارية من أجل تحسين سبل الوصول إلى التمويل، على أن تكفل في الوقت نفسه ألا تعوق الإصلاحات التنظيمية والإشرافية المالية الجارية دون قصد النمو الاقتصادي أو المالي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ويمكن لمجموعة العشرين أيضا أن تسهم في جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز نظمها المالية وذلك بأن تقدم إليها المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات.

- تيسير الاستثمار: الاستثمارات الخاصة هي السبيل إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر وإيجاد فرص للعمل. وبوسع مجموعة العشرين أن تحشد هذه الاستثمارات الخاصة عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وزيادة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان النامية من أجل تحسين مناخ الاستثمار في تلك البلدان.

٣ - التنمية قضية هامة لبلدان كثيرة مصلحة كبيرة في كفالة أن تأتي بنتائج طيبة. وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين أن يعمل بأسلوب تشاوري وشامل وشفاف. ونحن نطلب، على وجه الخصوص، إلى الفريق العامل أن يشرك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء بنشاط في هذه المناقشات، مستندا إلى مبدأ التشكيل ''المتغير الأبعاد''[٣]. وينبغي للفريق العامل التابع لمجموعة العشرين أن يشترك عن كثب مع الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصارف المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، فيما تجريه من مداولات. إذ أن لدى هذه المؤسسات الخبرة والدراسة اللازمتين فيما يتعلق بالتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية. وعلى هذا النحو، تيسر مجموعة العشرين تبادل الحلول الإنمائية وتحقق أقصى قدر منه بين جميع البلدان وتزيد من المساهمة في هذه العملية وتنفيذ نتائجها.

---

(٣) ورقة مجموع الحوكمة العالمية المعنونة ''تعزيز إطار مشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين'' المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٠. المعممة تحت الرمز A/64/706.